E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1997/L.4/Add.42
26 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والثلاثون
٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير

المقررة: السيدة شارون برنن - هايلوك (جزر البهاما)

مسائل التنسيق: خطة العمل المنقحة على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (البند ٥ (ب)) وتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا (البند ٥ (ج))

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في تقرير الأمين العام عن التنقيح المقترح لخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (E/AC.51/1997/6)، وفي التقرير المرحلي عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا (E/AC.51/1997/7).

المناقشة

٢ - أعرب عدد من الوفود عن القلق والأسف إزاء عدم تحديد التقريرين المقدمين للروابط بين برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية، وخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا. وأحاطوا علما بأنه في حين اعتمدت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية وخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، انبثقت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا بصفتها مبادرة من منظومة الأمم المتحدة.

270697 270697 97-17605

٣ - ولاحظ بعض الوفود أن الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية قد أطلقا مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٦ لتصبح ساعدا تنفيذيا لجهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ البرنامج الجديد، لأن خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا لم تنفذ بصورة فعالة. كما لاحظ عدد من الوفود أيضا أن المبادرة تبشر بأمل كبير لأفريقيا حيث أنها تركز على عدد مختار من المجالات المستهدفة بطريقة حسنة ذات الأولوية حيث يمكن تحقيق نتائج ملموسة في غضون فترة قصيرة من الزمن.

٤ - وطلب عدد من الوفود تقديم إيضاحات بشأن العملية الحكومية الدولية التي تحدد المجالات ذات الأولوية للمبادرة الخاصة وتضمن ملكيتها للدول الأفريقية الأعضاء. وأبلغت اللجنة أن نطاق المبادرة الخاصة وتوجهها ومجالاتها ذات الأولوية استُنبطت من أهداف وغايات البرنامج الجديد وأهداف وغايات إعادة استهلال القرار المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا: برنامج عمل القاهرة[١]. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمد المبادرة الخاصة في اجتماعه الثاني والعشرين المعقود في عام ١٩٩٦ وأن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية طلب في اجتماعه المعقود في هراري، زمبابوي، في حزيران/يونيه ١٩٩٧، ضرورة التعجيل بخطى تنفيذ المبادرة الخاصة وضرورة الوفاء بالالتزام بتقديم الموارد، ولا سيما من قبل مؤسسات بريتون وودز.

٥ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق البالغ إزاء استمرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في أفريقيا. وسلموا بأن ثمة عدد من المبادرات والبرامج استُهلت لصالح أفريقيا، ولكن لم يتحقق سوى الشيء القليل حتى الآن. وأعرب عدد آخر من الوفود عن القلق إزاء تكاثر المبادرات الأمر الذي قد يؤدي إلى التشوش وازدواجية الجهود.

٦ - وطلب بعض الوفود تقديم إيضاح بشأن مستوى الموارد المطلوبة والمتوقعة من أجل تنفيذ البرامج في إطار المبادرة الخاصة. وأبلغت اللجنة بأن الاستراتيجية في إطار المبادرة الخاصة تؤكد على ترشيد استخدام الموارد الحالية. بيد أن هناك إمكانية كبيرة من أجل حشد موارد إضافية من مصادر ثنائية ومصادر متعددة الأطراف كي ما تكون القوة الدافعة للبرامج الوطنية ولا سيما من خلال برامج الاستثمارات القطاعية. وسوف يعتمد مستوى الموارد على احتياجات فرادى البلدان.

٧ - كما ذكر بعض الوفود أن الدين يشكل عقبة حرجة تعترض تنمية أفريقيا وتتطلب من المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود. وفي هذا الصدد، تعد المبادرة التي اتخذتها مؤخرا المؤسسات المالية الدولية بشأن الدين المتعدد الأطراف على وجه التحديد خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي مواصلتها وتحسينها. وأعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأنه ينبغي تخفيف الشروط الناظمة لهذه المبادرة.

٨ - وأعرب أحد الوفود عن تحفظاته فيما يتعلق بالفقرة الفرعية ١٢ (أ) المتصلة بالتقييم المقترح لسياسات المياه وإزاء الفقرة الفرعية ١٥ (أ) المتصلة بالاستعراض المقترح لتشريعات المياه والواردتين في التقرير عن التنقيح المقترح لخطة العمل على نطاق المنظومة (E/AC.51/1997/6).

٩ - وأبرز بعض الوفود أن السلام والاستقرار وبناء القدرات شروط أساسية ضرورية ينبغي توافرها من أجل تنمية أفريقيا. وأعرب بعض الوفود عن تقديرهم للدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تنفيذ المبادرة بشأن التعليم الأساسي لجميع الأطفال الأفريقيين.

١٠ - وأبرز عدد من الوفود أهمية التعاون والتكامل الإقليميين والتنوع الاقتصادي في ما يتصل بتنمية أفريقيا ولهذين المجالين أولوية في البرنامج الجديد ولم تشملهما المبادرة الخاصة أو تتصدى لهما بصورة واضحة. وسأل أحد الوفود عن الأساس المنطقي لإنشاء صندوق أو مرفق خاص لسلع أفريقيا الأساسية. ولاحظ الوفد نفسه أهمية التحرير الاقتصادي وتهيئة بيئة ملائمة من أجل تطوير القطاع الخاص بصدد تشجيع التنوع، وأكد على أنه ينبغي لاستراتيجيات التعاون والتكامل الإقليميين أن تراعي الآثار المترتبة على عولمة الاقتصادي العالمي.

١١ - وأثنى عدد من الوفود على الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ البرنامج الجديد وأبرزوا أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية دعم هذه الجهود. وفي هذا الصدد، لاحظت الوفود ذاتها أن منتدى آسيا - أفريقيا الثاني عقد مؤخرا في بانغكوك، (في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، لمناقشة مسألة التعاون الاقتصادي والتنمية وعقد أيضا كجزء من العمليات التحضيرية الجارية لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بتنمية أفريقيا. ولوحظ أن المنتدى يعد مثالا حسنا للتعاون المشترك بين الأقاليم، ولا سيما في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - ولاحظ عدد من الوفود أن الترتيبات الحالية من أجل تنسيق تنفيذ البرنامج الجديد لا تتسم بشفافية كافية بحيث تسمح بتفهم واضح لأدوار كل الوحدات المشتركة فيه.

١٣ - ورحب بعض الوفود بالمبادرة الخاصة بوصفها أفضل طريقة ملموسة لدعم تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، تم التصريح بأن خطة العمل على نطاق المنظومة لا تنطوي على إشارة واضحة بشأن تخصيص مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للموارد، وأن المبادرة الخاصة تتسم بقدر أكبر من التحديد في هذا الصدد ولذلك يمكن اعتبارها مركز اهتمام العمل الإنمائي لأفريقيا. وبالرغم من ذلك، أعرب بعض الوفود الأخرى عن شعورهم بأن المبادرة الخاصة لم تغطي مجالين يتسمين بالأولوية وبالتحديد التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين وتنويع الاقتصادات الأفريقية. وأشارت الوفود ذاتها إلى أنه لا يوجد التزام واضح بشأن تمويل المبادرة الخاصة للمجالين ذوا الأولوية.

١٤ - وأشار عدد من الوفود إلى أن التنسيق العالمي أمر ضروري ولذلك، ينبغي تعزيز التنفيذ الملموس للبرامج والإجراءات الفعالة من أجل التنسيق العالمي.

استنتاجات وتوصيات

١٥ - أحاطت اللجنة علما بالتقريرين. وكررت اللجنة من جديد قلقها المعرب عنه بالفعل في دورتها السادسة والثلاثين إزاء تكاثر المبادرات بشأن أفريقيا، وضرورة تجنب الإزدواجية وأكدت بأنه لم يتم التصدي بصورة مرضية لموضوع الموارد المالية المطلوبة من أجل التنفيذ لا في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة ولا في إطار المبادرة الخاصة.

١٦ - وأوصت اللجنة بأنه، نظرا إلى أن مجالي التعاون والتكامل الإقليميين والتنويع الاقتصادي يتسمان بأولوية حاسمة فيما يتصل بتنمية أفريقيا، ينبغي أن تقوم اللجنة التوجيهية المعنية بالمبادرة الخاصة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية بعمل الترتيبات الضرورية من أجل وضع تفاصيل برامج شاملة فيما يتعلق بهذين المجالين، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل حشد موارد كافية لتكون بمثابة دعامة لهذه البرامج في إطار المبادرة الخاصة.

١٧ - وأكدت اللجنة أهمية وضع استراتيجية اتصالات فعالة لحشد جميع الأطراف وأصحاب المصالح ذوي الصلة في إطار المبادرة الخاصة من أجل تحقيق نتائج على الصعيد القطري والمساهمة في تعزيز ملكية البلدان الأفريقية للبرامج وقيادتها.

١٨ - وأوصت اللجنة، أنه بغية المساعدة في إنشاء رابطة تشغيلية بين البرنامج الجديد وبين المبادرة الخاصة، ينبغي الإشارة من الآن فصاعدا إلى المبادرة الخاصة بصفتها "مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". وفي هذا الصدد أوصت اللجنة أيضا بما يلي:

(أ) أن تظل الدعوة السياسية العالمية والسياسة التي تحدد المبادرة الخاصة التي أعيد تسميتها متسقة مع المبادئ التوجيهية الموجهة والأولويات المستنبطة من الولايات التي تحددها الدول الأعضاء تحت قيادة الأمين العام؛

(ب) ينبغي أن تظل المتابعة العامة لتنفيذ المبادرة الخاصة ودعم دور الأمين العام في الدعوة ضمن إطار السياسة المعمول بها مسندة الى مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا؛

(ج) أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ الأنشطة العملية المنحى من أجل تنفيذ المبادرة الخاصة، بما في ذلك الترتيبات التنفيذية وترتيبات التنسيق على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، والمتابعة والرصد وحشد الموارد من أجل مشاريع وبرامج ملموسة.

١٩ - وطلبت اللجنة الى الأمين العام أن يعمل على ترشيد وتعزيز آليات التنسيق في منظومة الأمم المتحدة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لضمان تحديد المسؤوليات بصورة واضحة وتحاشي احتمال ازدواجية الجهود فيما بين وحدات ووكالات الأمم المتحدة المشتركة في متابعة وتنفيذ ورصد المبادرة الخاصة والبرنامج الجديد.

٢٠ - وأوصت اللجنة بأنه بغية ضمان أن تكون التقارير في المستقبل أكثر موضوعية وشمولا، وأن تكون الوحدات ذات الصلة مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ البرامج على الصعيدين الإقليمي والقطري فضلا عن مشاركة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا على نحو أكثر اكتمالا في إعدادها.

٢١ - وطلبت اللجنة إعداد تقرير مرحلي عن المبادرة الخاصة التي أعيد تسميتها، ينبغي أن يشمل ضمن جملة أمور التدابير المتخذة استجابة للتوصيتين الواردتين في الفقرتين ١٨ و ١٩ أعلاه، ليقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق لكي تنظر فيه في دورتها الثامنة والثلاثين.

الحواشي

(١) القرار AHG/Res.236 (XXXI)، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (انظر A/50/647) المرفق الثاني.

- - - - -